في ظل شكاوى المواطنين من ضعف الرقابة على الأسواق وتفشي النوعيات الرديئة

موجة البرد وزيادة الطلب تشعلان أسعار الفحم والحطب

موجة البرد زادت الطلب على الفحم

استخدامات متعددة للفحم

■ الدغش: المشكلة ليست في ارتفاع الأسعار فحسب بل في ممارسة الغش من قبل البعض

الفحم أداة أساسية لرواد البر

■ الشريدة: السوق بحاجة إلى رقابة ووقفة صارمة ولابد من دور فعال لحماية المستهلك

أشعلت موجة البرد التي ضربت البلاد خلال الاسبوعين الماضيين أسعار الفحم والحطب الخاصة بالتدفئة والتي يزيد الطلب عليها أساسا مع موسم التخييم الستوي.

قال مواطنون ومقيمون ان أسعار الفحم والحطب الطبيعي المستخدم للتدفئة او للمطاعم والمقاهي تشهد ارتفاعا كبيرا هذه الأيام نظرا الى موجة البرد التي اجتاحت البلاد أخيرا وزيادة الطلب وحاجة المخيمات فضلا عن «استغلال التجار».

وأضافوا في لقاءات متفرقة مع «كونا» أمس ان ارتفاع اسعار هذه المنتجات وغيرها مشكلة تعاني منها السوق الكويتية مشددين على ضرورة وضع ضوابط لمنع عملية ارتفاع الأسعار دون رقيب أو محاسبة.

وقال المواطن سلمان الشريدة ان السوق بحاجة الى رقابة ووقفة صارمة ليس فقط من وزارة التجارة داعيا الى ضرورة أن يكون هناك دور فعال لجمعية حماية المستهلك لضبط السوق مضيفا ان «أسعار الفحم تكاد تحرق جيوب المستهلكين».

وبين الشريدة ان بعض التجار يستغلون موسم البرد وزيادة الطلب على الفحم فيرفعون الاسعار الى الضعف واحيانا الى ثلاثة اضعاف بحثا عن الربح خصوصا خلال هذه المواسم «ومن يرد ان يشتري فلا بد ان يكتوي بنار الفحم».

وأشار الى ان هناك نوعا من انواع فحم الزيتون يعد من الانواع الممتازة حيث لا تصدر عنه رائحة او دخان خانق ويظل مشتعلا لفترة طويلة ويستخدم بأمان في المنازل وكان متوافرا بالسوق وسعر الكرتون زنة 10 كيلوغرامات قبل موجة البرد ديناران ونصف الدينار وبمجرد تعرض البلاد لموجة البرد اختفى الفحم فجأة من السوق ثم عاد ولكن بسعر سبعة دنانير للكرتون الواحد.

■ الظفيري: متاجر التجزئة تضطر للبيع بأسعار أعلى لكي تحقق هامشا من الربح

أسعار الفحم والحطب الطبيعي ارتفعت بشكل غير مسبوق

اما المواطن خلف الدغش فيرى ان المشكلة ليست في ارتفاع الاسعار فحسب بل في ممارسة الغش من قبل بعض محال الفحم التي تخلط الفحم الصغير مع الكبير وتبيعه على انه من النوعية الممتازة في حين ان نسبة الفحم الصغير فيه اكثر فضلا عن خلطه بتراب الفحم ليزداد وزنه.

وقال الدغش ان اسعار بائعي الفحم المتجولين على الطرقات وجوانب الطرق السريعة رغم انها مقبولة لكنها بالمقابل تفتقر الى الضمان والجودة حيث يضطر المستهلك الى شرائها لرخص أسعارها لكن يفاجأ بدخان خانق وان الفحم لا يشتعل بسرعة وان اشتعل فسرعان ما ينطفيء نظرا للرطوبة العالية به فضلا عن حجم الشرر المتطاير.

وأشار الى تفاوت اسعار الفحم في الجمعيات التعاونية والمراكز والمحال والبقالات معربا عن أسفه لعروض بعض الجمعيات «التي توهمنا بالتخفيضات الخاصة ثم نجد انها عروض على انواع الفحم الرديء او تخفيضات تكاد تكون رمزية مقارنة بأسعار السوق واذا اشتريت من المحل تجد لائحة اسعار معينة وعند الدفع يفاجئك البائع بسعر اعلى معللا ذلك بأن اللائحة المعروضة قديمة او ان صاحب المحل رفع الاسعار».

■ العودة: نشتري الفحم أحيانا من منطقة أمغرة بسبب الارتفاع الجنوني لأسعاره

من جانبه قال المواطن علي العودة انه يضطر الى التوجه لمنطقة امغرة «السكراب» لشراء الفحم من هناك بسبب الارتفاع الجنوني لأسعاره في بعض الأسواق.

بدورهم أبدى كثير من أصحاب المطاعم والمقاهي استياءهم من الارتفاع المفاجيء والكبير لاسعار الفحم سواء الخاص بالشواء او الشيشة مشيرين الى انهم يضطرون احيانا الى رفع أسعار منتجاتهم التي يعتمدون فيها على الفحم. يقول سيد فرحات وهو أحد اصحاب المطاعم «ما زلنا نعمل بما لدينا في المستودع من الفحم الذي اشتريناه بالأسعار القديمة منذ نحو شهرين ولكن الآن بدأت الأسعار في ارتفاع كبير وتضطر الى رفع سعر المأكولات المشوية والمشروبات الساخنة».

■ فرحات: نعمل بما لدينا في المستودع من الفحم الذي اشتريناه بالأسعار القديمة

من جهته قال مسؤول احدى شركات تسويق الفحم هادي الظفيري ان متاجر التجزئة تضطر للبيع بأسعار أعلى لكي تحقق هامشا من الربح خاصة انهم يشترون الفحم من الموردين بأسعار عالية.

وأضاف الظفيري ان الفحم يتم فرزه وتغريغه داخل المحل بدرجات واسعار متفاوتة مبينا انه تضاف الى سعر «الخيشة» اجرة العمال في حين ان المحال تشتريه معبأ وجاهزا وجملة لذلك يكون ارخص نوعا ما».

بدوره قال تاجر الجملة سعود العويهان العنزي ان اكثر انواع الحطب التي تباع في الاسواق الكويتية السمر والارطى والغضي مبينا ان أسعار الحطب تتفاوت حسب الجودة والاكثر استخداما من حيث الحرارة وتوقد الجمر والرائحة الزكية.

وأشار الظفيري الى ان البعض يستغل جهل المستهلك وعدم خبرته بانواع الحطب فيبيع الخشب المضغوط والصناعي على انه طبيعي علما ان الصناعي كثير الدخان السام.

تتمات

الراشد: مطلوب

وكذلك التصدي لمحاولات الهجوم او تشبيه الاسلام بالارهاب، داعيا الى ضرورة التصدي لهذا الامر من خلال التنسيق بين الدول الاسلامية في المؤتمرات الدولية وعن موضوع اللاجئين السوريين قال الراشد ان الكويت ستستضيف مؤتمر المانحين لدعم الشعب السوري لاسيما في القضايا الانسانية بعد ان اطلق سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مبادرته بهذا الشأن.

من جهته أعرب رئيس المجلس الوطني في السودان «البرلمان» أحمد الطاهر عن سعادته لمشاركة الكويت، ممثلة برئيس الشعبة البرلمانية الكويتية ورئيس مجلس الامة علي الراشد، مشيرا الى ان هذا «ليس بالامر الهين على السودان ويدل على الاهتمام من جانب دولة الكويت الشقيقة لكل مجالات التعاون الوثيق بين البلدين».

وأكد الطاهر ان حضور دولة الكويت بهذا التمثيل فرصة للتباحث حول شتى القضايا الثنائية والعربية والدولية متوقعا ان يحقق المؤتمر نجاحا نظرا لحضور هذا العدد الكبير والهام من قيادات العمل البرلماني في الوطن الاسلامي. واوضح ان الفرصة سانحة في هذا المؤتمر «للتلاقي حول مختلف القضايا التي تهمنا لاسيما المتعلقة بالتنسيق بيننا وتوحيد المواقف في القضايا السياسية الكبرى التي تهم الدول التي تمثلها منظمة مؤتمر التعاون الاسلامي والاتحاد البرلماني لهذه المنظمة».

وذكر ان اعمال الخرطوم الذي سيخرج من هذا المؤتمر «سيكون جامعا للقضايا التي سيتناولها رؤساء البرلمانات والمؤتمرون في هذا المؤتمر الجامع». وقال ان من بين القضايا الحاضرة الساخنة التي تسترعي انتباه الامة «القضية السورية وقضية مالي والقضية الخاصة بمسلمي ميانمار وغيرها من القضايا التي تشغل بالنا» مشيرا الى طرح القضايا الاقتصادية «التي نريد فيها ان نبذل مزيدا من التعاون بيننا للخروج بنوع من التعاون الاقتصادي من هذا المؤتمر.

خلط الأوراق

وأوضحت المصادر أن أخطر ما تشهده البلاد حاليا هو محاولة كل فصيل الانتقام من الآخر، وتصفية الحسابات معه، وبروز نغمة جديدة وصفتها بأنها «كريهة»، توحي وكأننا أمام «أعداء» يواجهون بعضهم البعض، لا شركاء في وطن واحد يقتسمون المعايش والآمال والآلام، مستغربة في هذا الصدد من ترديد بعض نواب الأغلبية في المجلس المبطل تعبيرات من نوع «الانتصار قريب» التي رددها النائب السابق خالد السلطان خلال اجتماع ممثلي المعارضة في مزرعته بالوفرة نهاية الأسبوع الماضي، وقوله ان «النتائج لن تأتي الا بعد صبر وتحتاج الى نفس طويل، لكن النصر قريب». وقالت: إنه من الغريب أن تصدر مثل هذه التصريحات عن سياسي مخضرم كالسلطان، يدعي أيضا أنه الأمر يتطلب عدم الكشف عما سماه «خطط وإستراتيجيات وأهداف المعارضة، حتى لا يستفيد من ذلك القوى المناوئة للمعارضة كما حصل في سابق حراك الأغلبية»!

أضافت أنه «مما يثير الإستياء أيضا استمرار بعض ممثلي المعارضة في الحديث عما يسمونه تدويل الشأن السياسي الكويتي»، لافتة إلى خطورة هذا المنحى على المعارضة نفسها، لأنه يظهرها بمظهر من يسعى إلى تشويه الكويت في الخارج، من دون سبب مقنع يستحق ذلك، مشيرة في هذا الصدد إلى ما أعلنته المعارضة عقب اجتماع الوفرة عن اعتزامها «تنظيم ودعم كافة جهود اللجوء للمحافل الحقوقية والإنسانية الدولية ووسائل الإعلام العالمية»، مبررة ذلك بأنه «تبين لها بوضوح إغلاق مساحات الاعتراض والتظلم الطبيعية أمام المواطنين، في ظل هجمة منظمة على الحقوق الأساسية والحريات العامة والمبادئ الدستورية».

وتساءلت المصادر: أين ما تحدثت عنه المعارضة من «إغلاق مساحة الاعتراض»، أو ما تزعمه عن وجود «هجمة منظمة على الحقوق والحريات»؟ وهل المطالبة بالتزام الشروط والضوابط القانونية في تنظيم المظاهرات والمسيرات، وضرورة الحصول على إذن مسبق قبل الخروج في أي مسيرة، بعد تضييقا على حريات المواطنين حقوقهم، مذكرة في الوقت نفسه بأن الكثيرين من الأهالي أنفسهم أعربوا مرارا عن استيائهم الشديد من تنظيم المسيرات في مناطقهم السكنية.

في هذا السياق أكد النائب عدنان المطوع أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة وتحترم المواثيق الدولية ولها علاقات دولية، وهي من أكثر شعوب العالم إيمانا بالديمقراطية وحرية الكلمة وحرية الراي والرأي الآخر، معربا عن استيائه ممن لا يحترم القضاء ويتسبب كذلك بتشويه سمعة القضاء، عبر التلويح بالذهاب إلى الخارج والادعاء باطلا بأن الكويت لا تحتكم إلى القضاء، رغم أن لدينا قضاء عادلا والكويت شفافة في هذا الموضوع، وطالب الجميع باللجوء إلى القنوات الرسمية قبل أن يدعي أحد ادعاءات باطلة.

بدوره أوضح النائب د.علي العمير أن الكويت دولة دستور ودولة قانون ولا نقبل أبدا بأن نتجاوز هذه الحدود التي وثقت بوثيقة بيننا وبين الحاكم، وأيضا من ناحية ثانية بالنسبة للقوانين المعمول فإننا لا نقبل بخرق هذه القوانين، لذلك أعتقد اليوم انه ليس هناك داع أساسا لهذا التصعيد، لأن أغلب القضايا محل الخلاف هي منظورة حاليا أمام المحاكم، بما في ذلك مراسيم الضرورة التي أصدرها سمو الأمير خلال فترة حل مجلس الأمة كمرسوم الصوت الواحد، فما الهدف إذن من محاولة تدويل موضوع معين في ظل وجوده أمام القضاء كي يفصل فيه؟

ورأى النائب يعقوب الصانع أن أي مواطن لديه غيرة على البلد لا يمكن أن يقوم بهذا العمل، لأن اليوم المساس بسمعة الكويت أكبر من هذا العضو المبطل أو ذاك، الكويت اسمى من الجميع، متسائلا: كيف يعقل أن يفعل ذلك من ينشد الديمقراطية ويتكلم عن الدستور ويطالب بممارسة العمل البرلماني والقواعد الدستورية وهو لا يؤمن بالقضاء؟

من جهة أخرى لفتت المصادر النيابية والسياسية المشار إليها آنفا إلى خطورة «الترصد والتربص» لأي تصريح وتحويله إلى مادة لـ«الكيد السياسي»، كما حدث مع التصريح المنسوب إلى إحدى شخصيات الأسرة الحاكمة، واستغلاله لصناعة أزمة جديد، رغم تأكيد هذه الشخصية على أن تصريحها تعرض للتحريف والتشويه، بما أخرجه عن سياقه وموضوعه، وتلويحها بمقاضاة الصحيفة التي نشرت التصريح بصورته المحرفة والمسيئة لها، موضحة أن ذلك كان كفيلا بوضع حد للغط والجدل الذي لا يفيد الوطن في شيء، لكن يبدو أن هناك من له مصلحة في استغلال أي حدث لإثارة البلبلة في صفوف المجتمع، بدليل المبالغة في تأثيرهذا التصريح وادعاء أن التصريح المشار إليه «تضمن تخوينا لمئات آلاف المواطنين المشاركين والداعمين للحراك الوطني المطالب بإصلاحات دستورية وسياسية حقيقية»، داعية إلى التريث وإعمال العقل والحكمة في معالجة قضايانا، بدلا من الاندفاع الذي يؤدي إلى الشحن وزيادة توتير الأجواء.

المصادر ذاتها ذكرت أيضا أنه سبق لسمو أمير البلاد أن أكد مرارا رفضه لكل الدعاوى التي تثير الفرقة بين أبناء المجتمع الواحد، ودعا في مناسبات كثيرة إلى ضرورة ترسيخ الوحدة الوطنية والبعد عن مواطن الفرقة والخلاف وإثارة الفتنة، مشددة على أنه في ضوء ذلك يصبح لا معنى لمطالبة الديوان الأميري بإصدار بيان برفض تصريح ما صدر عن إحدى الشخصيات وجرى تحريفه، لأن ذلك التصريح، حتى على فرض صحته لا يعبر بحال من الأحوال عن رأي الديوان أو الأسرة.

أضافت أنه من الضروري وضع الأمور في نصابها، وعدم تعظيم الصغائر وافتعال أزمات لا لزوم لها، في الوقت الذي يجب فيه أن تتوحد الصفوف، ويسعى الجميع إلى تصفية كل أوجه الخلاف والشقاق.

في المقابل طالبت المصادر أعضاء مجلس الأمة بالتهدئة وعدم تكرار أخطاء المجالس السابقة، والابتعاد عن محاولات الإقصاء أو تصفية الحسابات التي تورطت فيها كثيرا المجالس الأخيرة، مشيرة بوجه خاص إلى أن ردود الفعل حول ما نشر عن استعداد الحكومة للتنازل عن القضايا ضد المتظاهرين، مبالغ فيها بدورها، ولم تكن تستحق كل هذه الضجة.

وقالت: حتى لو تم التنازل بالفعل، فلا ضير في ذلك إذا كان سيؤدي إلى إشاعة الهدوء والاستمرار في حياتنا السياسية.

نواب لـ«الصباح»:

مشددة على اهمية توفير التسهيلات المطلوبة لهم سواء تسهيلات مالية او ائتمانية او طبية. واضافت الهاشم ان موضوع الأمن الغذائي اخذ جزءا من الخطاب الأميري وخطاب رئيس الوزراء في افتتاح دور الانعقاد وكان ضمن الاولويات الحكومية الذي يتطلب تحقيقه على ارض الواقع بدعم اصحاب المواشي والمزارع.

من جانبه قال النائب مبارك العرف ان النواب يدعمون مطالب أصحاب المواشي بتوفير الدعم المطلوب سواء في دعم الإعلاف او غيرها من المتطلبات الأخرى. واوضح العرف بانه سيتقدم لوزارة البلدية بالمطالب الخاصة باصحاب المواشي ودعم هذه المطالب في تنمية المقومات التي قد تكون في صالح المواطن. وعلى الصعيد ذاته اكد النائب عصام الدبوس ان قضية دعم الإعلاف تهم شريحة كبيرة من ابناء المجتمع باعتباره باب رزق للاخوة المربين، إضافة الى اعتباره أحد اهم عناصر الأمن الغذائي، مشيرا الى انه سيتقدم بمشروع قانون لزيادة دعم الاعلاف والحرص على استمرارية صرفه. واشار الدبوس ان تقاعس بعض الجهات الرسمية ساهم في تفاقم مشكلة مربو المواشي، مشددا على ان النواب مطالبين بتفعيل ادواتهم الدستورية لمواجهة اي تقاعس قد يضر بعنصر مهم من عناصر الأمن الغذائي في المجتمع.

جهاز «البدون»

توزيع 8610 بطاقات جديدة جرى اصدارها للمرة الأولى لمن بلغت اعمارهم خمس سنوات. واضاف الفرحان ان الجهاز في اطار جهوده لتسهيل الإجراءات أمام مراجعيه كلف ساعات العمل لانجاز المعاملات بحيث تمتد من الثامنة صباحا حتى الرابعة عصرا، مشيرا الى ان تلك الاجراءات ادت الى تقليص فترة اصدار البطاقة بحيث لا تتجاوز ثلاثة أيام كحد اقصى منذ تقديم المعاملة، وبين أن عدد الشهادات الفورية التي تم اصدارها خلال الفترة نفسها بلغ 19 الفا و687 شهادة خاصة باجراء المعاملات في العديد من الجهات الحكومية بالدولة منها 3824 شهادة لمن يهمه الأمر تضمنت 840 كتابا للادارة العامة للمرور بالاضافة الى 11306 شهادات خاصة بالادارة العامة للادلة الجنائية لاستصدار الرقم الموحد فضلا عن شهادات خاصة بعدد من الجهات الحكومية الأخرى. وعلى صعيد متصل قال الفرحان ان الجهاز المركزي شرع بعملية اصدار البطاقات الجديدة لمراجعيه التي وصفها بانها «متطورة وذات تقنية عالية» مشيرا الى ان مجلس الوزراء أصدر تعميما لمختلف اجهزة ووزارات الدولة للتعامل بتلك البطاقات.

«التطبيقي»: قبول

عن خالص تمنياته بالتوفيق والنجاح لجميع ابنائه الطلاب والطالبات المقبولين بالهيئة، وحثهم مع بداية مشوارهم العلمي على بذل المزيد من الجهد والمثابرة للحصول على ما يصبون إليه في خدمة وطنهم العزيز.

من جانبه، اوضح عميد القبول والتسجيل د.أحمد الأنصاري بأن عدد المتقدمين للقبول للفصل الدراسي الثاني بلغ 5425 طالبا وطالبة، لافتا إلى أنه تم استبعاد طلبات من تم قبوله بالجامعة بالإضافة إلى استبعاد طلبات 360 من المتقدمين لعدم انطباق شروط القبول عليهم. وقال إنه تم قبول جميع الطلبة الكويتيين ممن تنطبق عليهم شروط القبول وتم قبول أعداد من الطلاب والطالبات غير الكويتيين بحسب المقاعد الشاغرة في كليات ومعاهد الهيئة، مضيفا: بلغ إجمالي المقبولين للفصل الدراسي الثاني 2013/2012 من الطلاب الكويتيين وغير الكويتيين 4946 طالبا وطالبة، بالإضافة لطلبات المنح.

«البلدية»: إغلاق

المصابغ إلى جانب تحرير 9 محاضر مخالفة كان أبرزها عدم فتح محل قبل الحصول على ترخيص من البلدية وعدم التقيد بالاشتراطات الصحية وقواعد النظافة العامة. وقال الربيع في تصريح صحافي إن سبب غلق المطاعم يعود إلى ما تم ضبطه من مخالفات جسيمة تعرض صحة وسلامة المستهلكين للخطر منها وجود الفئران بالمطابخ إلى جانب تراكم الحشرات الزاحفة على المواد الغذائية فيما يعود غلق المصبغة بسبب فتحها قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية، مشيرا إلى أن فريق المفتشين تمكن من تحرير عدد 9 مخالفات اشتملت عدم التقيد بقواعد النظافة العامة في اماكن تداول الأغذية، فتح محل قبل الحصول على ترخيص من البلدية، العمل قبل الحصول على شهادة صحية وأخرى منتهية الصلاحية، تشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية، فتح محل قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية. وأوضح الربيع إلى أن مفتشي الفريق قاموا بغلق تلك المحلات المخالفة لقوانين وانظمة البلدية، لافتا إلى أن صحة وسلامة المستهلكين خط أحمر لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال، مؤكدا استمرار تنفيذ الحملات التفتيشية المفاجئة على جميع الأنشطة الغذائية في مختلف المناطق التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة طبقا لبرنامج العمل اليومي لمفتشي النوبات التابع للفريق.

مصر: السلف

هم عمرو موسى وحمدين صباحي والسيد البدوي مع الداعية السلفي حسان وعدد من مشايخ التيار السلفي، في إطار مبادرة لم شمل القوى السياسية، قبل الذكري الثانية لثورة 25 يناير، الجدل داخل أكبر كتلة معارضة للرئيس مرسي، نقلا عن صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، امس. وقللت مصادر داخل جبهة الإنقاذ من اللقاء، بقولها: «لم يتم الاتفاق عليه رسميا في الجبهة، وقد يكون المجتمعون قد ذهبوا بصفتهم الشخصية أو كمعبرين عن أحزابهم وليسوا كمعبرين عن الجبهة». ونفى الدكتور عبد الغفار شكر، عضو جبهة الإنقاذ، معرفته باللقاء، مؤكدا أن «هذا اللقاء لم يتم الاتفاق عليه رسميا في الجبهة». وتابع قائلا: «إنه لا يدري تفاصيل المبادرة التي أطلقها الشيخ حسان؛ إلا أنها تدعو إلى إيقاف المظاهرات المقررة يوم 25 يناير مقابل بدء حوار وطني مع الرئاسة»، وهو ما وصفه بأنه «أمر غير كاف». وفي المقابل، استبعد الدكتور محمد يسري، الأمين العام للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح «السلفية»، أحد من حضروا اللقاء من التيار السلفي، «قيام أعضاء من جبهة الإنقاذ بالتقليل من قيمة اللقاء»، بقوله: «لا أعتقد أن جبهة الإنقاذ تقلل من هذا اللقاء». وتوقع مراقبون زيادة التقارب بين السلفيين وفيادات ليبرالية خلال الفترة المقبلة قبيل الانتخابات البرلمانية، خاصة مع إعلان الدعوة السلفية وحزبها النور عدم التحالف مع جماعة الإخوان التي ينتمي لها الرئيس مرسي في الانتخابات المقبلة.

ويأتي لقاء قيادات جبهة الإنقاذ مع السلفيين في وقت تستعد فيه جبهة الإنقاذ، والتي يتزعمها محمد البرادعي وتضم عدة أحزاب ليبرالية ويسارية، منها «الدستور، الوفد، التيار الشعبي، التجمع»، لتشكيل قائمة موحدة للمنافسة في الانتخابات البرلمانية.

وأكد الشيخ حسان في بيان له عقب لقاء جبهة الإنقاذ الذي عقد مساء الخميس، في منزل الداعية السلفي محمد حسين يعقوب، أن «اللقاء تم في جو من الود والحب والتفاهم والإيجابية الكبيرة، حيث اتفقنا أن مصر وطن للجميع وسفينة يركبها المصريون جميعا».

وقال الشيخ حسان: «اجمع الحضور على انهم لن يتركوا هذه السفينة تغرق أو تتعرض للغرق»، لافتا إلى أن الجميع أبدوا استعدادهم للمشاركة والحوار، مضيفا أن «الجو الذي تم فيه اللقاء يحتاج إليه أهل مصر الآن.. ونطمئن الجميع بأن هناك إيجابية كبيرة تمت في هذا اللقاء».

وذكرت مصادر سلفية أن «اللقاء جاء بناء على طلب حسان للنقاش حول الوضع السياسي الحالي وموقف جبهة الإنقاذ منه والتعرف على أسباب رفضهم المستمر للحوار الوطني ومطالبهم في تظاهرات 25 يناير المقبل».

وفي الجزائر استمر أمس أكثر من 20 اجنبيا محتجزين أو مفقودين داخل منشأة صحراوية للغاز بالجزائر وذلك بعد نحو يومين من شن قوات الجيش الجزائري هجوما لاطلاق سراح هؤلاء الاجانب اسفر عن قتل رهائن كثيرين. ودخلت المواجهة بين الجيش الجزائري والمسلحين المرتبطين بالقاعدة يومها الرابع لتصبح احدى اكبر ازمات الرهائن الدولية منذ عشرات السنين.

ولم يتأكد بعد عدد ومصير الضحايا مع عدم سماح الحكومة الجزائرية للمسؤولين من الدول الغربية بالوصول للموقع الذي يواجه مواطنوهم خطرا. واشارت تقارير الى ان عدد الرهائن الذين قتلوا تراوح بين 12 و30 في حين لم يعرف بعد مصير ربما عشرات من الاجانب من بينهم تروبجيون وياباتيون وبريطانيون وامريكيون واخرون. وأكدت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية يوم الجمعة مقتل امريكي في ازمة الرهائن ولكنها لم تذكر تفاصيل اخرى. وابدى زعماء بريطانيا واليابان ودول اخرى خيبة املهم من شن الهجوم دون تشاور. وحجبت ايضا دول كثيرة تفاصيل بشأن مواطنيها المفقودين لتفادي نشر معلومات قد تساعد الخاطفين.